

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990 – 2020

The impact of some macroeconomic variables on the Algerian economic stability during the period 1990-2020

طه بن الحبيب

جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر

taha.benlahbib@univ-ouargla.dz

شريط فيروز*

جامعة الشيخ العربي التبسي (تبسة)، الجزائر

fairouz.cherayett@univ-tebessa.dz

مخبر: المقاولاتية وإدارة المنظمات

تاريخ النشر: 2024/11/20

تاريخ القبول: 2024/01/14

تاريخ الاستلام: 2022/06/20

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، من خلال التطرق إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في التعرف على واقع الاستقرار الاقتصادي الداخلي المعبر عنه بالنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي الخارجي عن طريق ميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى المنهج التجريبي باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة عبر الزمن ARDL.

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري خلال فترة محل الدراسة تميز بالتقلب على مستوى مؤشرات استقرار الاقتصادي بالإضافة إلى أن هناك تأثير متماثل لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020، وأثر إيجابي معنوي على الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

الكلمات المفتاحية: متغيرات اقتصادية كلية، استقرار اقتصادي، منهجية ARDL، جزائر.

تصنيف JEL: B22، C1.

Abstract:

The study aimed to identify the stability in Algeria during the period from 1990 to 2020, through the previous study, the systematic study of the balance of payments of the Algerian economy, in addition to the approach that works using the autoregressive methodology of the ARDL job gaps.

The study concluded that the Algerian economy during the study period was characterized by fluctuation in the level of indicators of economic stability depending on the fluctuations that occur at the level of oil prices and the crises that occurred during the study period, the most recent of which was the epidemiological crisis (Covid-19), in addition to the similar effect of the impact of macroeconomic variables on External economic stability in Algeria during the period 1990 - 2020.

Keywords: Macroeconomic variables, economic stability, ARDL methodology, Algeria

Jel Classification Codes: B22, C1.

I. تمهيد:

• فيروز شريط

في ظل تنامي دور الاستقرار الاقتصادي في العالم، تولي مختلف الدول أهمية كبيرة واهتماما متزايدا لتحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال تطوير القطاعات المختلفة والوصول إلى التوازن فيما بينها سواء في القطاع الاقتصادي، المالي أو الاجتماعي، من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي متواصلة والتقليل من مستويات التضخم، بالإضافة إلى تقليل معدلات البطالة وغيرها.

ومع مرور العالم بالعديد من الأزمات التي جعلت العديد من الدول تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي كونه من أهم الأهداف التي يسعى إليها صانعو القرارات في السياسات الاقتصادية ليس إلا لتحقيق معدلات نمو معتبرة والخروج من بؤرة الديون، حيث نجد في كل من النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية تشير إلى أن عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرتبط بعدم الاستقرار في الأسواق المالية والمصرفية والمالية اختلال ميزان المدفوعات بالإضافة إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار وانعدام الاستقرار في هذه القطاعات يرتبط بعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

من جانب آخر فالاستقرار الاقتصادي يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة، من بينها التضخم، البطالة، الإنفاق الحكومي، الادخار والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها تلعب دورا كبيرا في التأثير على هذه الظاهرة، فضلا عن وجود تأثيرات إيجابية وسلبية تتحكم في استقرار بلد ما من عدمه.

II. إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق سيتم معالجة هذا المقال من خلال الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما هو أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 -

2020؟

III. فرضية الدراسة

من خلال الإشكالية المطروحة في التساؤل أعلاه، يمكن صياغة الفرضية الآتية:

هناك تأثير إيجابي معنوي ومتماثل لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الداخلي وتأثير سلبي معنوي على الاستقرار الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020.

IV. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- أحد أهم الدراسات المستعملة بشكل واسع من قبل الاقتصاديين، رجال الأعمال وصانعي القرارات.
- محاولة إبراز الأثر الذي تحدثه بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا.

V. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى الوقوف على أهم الدراسات التطبيقية التي عالجت موضوع أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستقرار الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى تحليل مختلف التطورات التي شهدتها متغيرات الدراسة في

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2020 وأخيرا قياس العلاقة بين مختلف المتغيرات محل الدراسة.

VI. منهج الدراسة

تقتصر منهجية هذه الدراسة في التعرف على الأدبيات التطبيقية السابقة التي تتمحور حول أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي، وتم دراسة إشكالية الدراسة بالمنهج الوصفي في التعرف على واقع المتغيرات محل الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020 والمنهج التجريبي باستخدام برامج قياسية والتي هي برنامج Rstudio وبرنامج Eviews 12 من خلال بيانات سنوية من 1990 إلى 2020 للاقتصاد الجزائري

للإجابة على الإشكالية محل سيتم تقسيم الدراسة إلى قسمين، القسم الأول سيتم فيه تناول موجز لبعض الدراسات النظرية والتطبيقية المختلفة عن الموضوع محل الدراسة بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي في التعرف على مختلف التطورات خلال فترة الدراسة، والقسم الثاني سيتم فيه قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة على الاستقرار الاقتصادي (الداخلي والخارجي) في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أولاً: الأدبيات التطبيقية والدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت جزء من موضوع الدراسة الحالية من خلال الاشتراك في بعض المتغيرات الاقتصادية، الفترة أو عينة الدراسة.

1. الدراسات السابقة الخاصة بالاستقرار الاقتصادي

قدمت الباحثة (غالي شيرين بشرى، 2020) دراسة حول دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات 17 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتمثلت في: المغرب، الجزائر، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، جمهورية إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، فلسطين اليمن، للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2017، ولتحقيق هذا الهدف تم قياس أثر الشمول المالي على ثلاثة مؤشرات من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وهي معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ومعدل البطالة وذلك من خلال تطبيق نموذج البيانات المقطعية (بانل)، ولقد توصلت الباحثة إلى أن بعض مؤشرات الشمول المالي هي عوامل هامة في تفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاء أثر عدد فروع البنوك التجارية لـ 100.000 شخص إيجابى معنوي، لكن متغيرات الشمول المالي كانت قدرتها على تفسير معدل التضخم ومعدل البطالة قليلة، كما استنتجت أن تحقيق شمول مالي فقط لا يعني بالضرورة تحقيق استقرار اقتصادي فهو أحد العوامل المؤثرة الاستقرار الاقتصادي بجانب العوامل الأخرى.

كما أن الباحثين (بوهريرة و عبدلي، 2018) في دراستهما حول محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990 – 2016، حاولا معالجة استعراض مفاهيم نظرية للاستقرار الاقتصادي ومحدداته، بالإضافة إلى تحليل جملة من المؤشرات وتطورها خلال الفترة محل الدراسة، ومنه هدفت الدراسة إلى تحديد مدى الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وأهم الركائز التي يستند إليها، توصل الباحثين إلى الاقتصاد الجزائري يفتقر

للتنوع مما قد يسبب فشل أدوات السياسة الاقتصادية في ظل نزوب الموارد الأساسية للاقتصاد المتمثل أساساً في الجبابة الهيدروكاريبية، ومنه يتطلب إعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي الموجهة لدعم الطلب الكلي من حيث القناة الناقلة لذلك الدعم، وبالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي اتضح أنه مبني أساساً على قطاع المحروقات، أن الجزائر تدين بالكثير إلى الثروات التي بجوفها. واستطاع الباحث (Abess, 2017) من خلال دراسته حول:

L'impact de la spécialisation sur la stabilité économique: le cas des pays émergents countries

تحليل تأثير تخصص الدول الناشئة على نموها واستقرارها الاقتصادي وتقدير تأثير القدرة التنافسية لهذه البلدان على أداء صادراتها ودراسة درجة التخصص للبلدان الناشئة خلال الفترة 1995 – 2014، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك توجهاً سبباً لتخصصهم، تتميز هذه البلدان أساساً بتخصص قوي في المصنوعات كثيفة العمالة والموارد كثيفة العمالة والمواد منخفضة التقنية التي تعتبر تخصصاً ذا قيمة مضافة منخفضة، وأيضاً أن أنواع التخصصات المختلفة لها تأثير إيجابي على نمو الدول الناشئة لكن هذا الأثر الإيجابي لا يمكن أن يخفي الاتجاه الخاطئ لهذا التخصص، كما نلاحظ أن تأثير تنافسية الأسعار على تطور صادرات البلدان في عينتنا يعتمد على المؤشر المستخدم. إنه سبب عند استخدامنا لسعر الصرف وإيجابي عند استخدام الإنتاجية، ونجد أن تأثير التنافسية الهيكلية مقاسة بالنفقات في التقنية العالية وبالتخصص في التكنولوجيا المتقدمة إيجابي، يمكن تفسير ذلك من خلال زيادة الطلب العالمي المتزايد على منتجات التكنولوجيا العالية الاقتصادي بالإضافة إلى تأثير التخصص في التكنولوجيا العالية يعتمد على مستوى التنمية في البلاد التأثير سبب على البلدان المتقدمة وإيجابي بالنسبة للبلدان الناشئة وقد يكون هذا الاختلاف في التأثير بسبب سياسة التجميع التي تستخدمها معظم البلدان الناشئة والتي تؤدي إلى استيراد منتجات عالية التقنية (HT) كأجزاء ومكونات.

2. الدراسات السابقة حول بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تعتبر دراسة (حميد و نايف، 2020) حول قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2003 – 2018، من أهم الدراسات النظرية والتطبيقية في مجال الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي، حيث تساهم في إضافة قيمة خامة، وذلك بإتباع المنهج الاستقرائي، التحليلي والكمي في معرفة أثر المتغيرات قيد الدراسة على ظاهرة البطالة، باعتبارها ظاهرة عالمية تسعى الدول إلى محاربتها خصوصاً الدول النامية، ويسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى قياس تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي والتضخم في معدل البطالة في العراق، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة والبطالة في العراق للمدة 2003 – 2018 وتقديم توصيات للإسهام في الحد من البطالة، وتوصلت في الأخير إلى جملة من النتائج، من بينها: وجود علاقة موجبة بين كل من الناتج المحلي والإنفاق الحكومي مع البطالة، وهناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وأيضاً هناك تأثير ضعيف للغاية مع وجود علاقة مشوهة تؤكد ضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للمدة موضوع البحث وأن

الإنفاق الحكومي كان إنفاقا استهلاكيا فضلا عن ضعف الإنفاق الاستثماري بكل أشكاله مما فاقم من مشكلة البطالة للمدة المدروسة، واستنتجا أن تأثير المتغيرات المستقلة على البطالة تأثير محدود للغاية.

وفي دراسة أخرى قدمها الباحث (الوردي مشير، 2017) تمحورت حول أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي (الجزائر والمغرب) للفترة 1970 – 2012، سعي من خلالها تحقيق جملة من الأهداف، من بينها: تبيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي للفترة 1970 – 2012 لكل من المغرب والجزائر، فضلا عن استخدام نموذج قياسي لتحديد أثر المتغيرات الاقتصادية على اقتصاديات اتحاد المغرب العربي، حيث تم اعتماد الأسلوب الإحصائي باستعمال طريقة المركبات الأساسية من خلال تمثيلاتها البيانية، والأسلوب القياسي لبناء نموذج قياسي يتم فيه تحديد الأثر الذي تخلفه المتغيرات الاقتصادية على اقتصاديات بلدان العالم، وتوصل الباحث إلى أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول لها، وذلك من خلال عدة قنوات منها التجارية والتي تم التعبير عنها في النموذج المقدر من خلال رصيد الميزان التجاري باعتبار أن معظم المبادلات التجارية بصنفها الصادرات والواردات للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، أما القناة الثانية والتي تتمثل في القناة المالية المعبر عنها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن الاقتصاد الجزائري أيضا يتأثر بالنمو الحاصل في الاتحاد الأوروبي بصفة إيجابية، في حين أن الاقتصاد المغربي يتأثر بالنمو الاقتصادي وبالظروف الاقتصادية السائدة لدى شركائه في التجارة من دول الاتحاد الأوروبي، عبر القنوات المالية والتجارية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كما أن للاتحاد الأوروبي له تأثير بالغ الأهمية على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي متمثل في السيطرة على اقتصاديات المنطقة من خلال عقد اتفاقيات وتقديم المساعدات من أجل تشجيع التنمية.

وتبقى دراسة (Guntur و Mrunali، 2018) حول:

Impact of macroeconomic variables on the selected Indian sectoral indices: An empirical analysis

تم فيها تحليل تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي وهي سعر الفائدة المصرفية، سعر الصرف، التضخم، أسعار النفط الخام واحتياطيات النقد الأجنبي في الهند من سلسلة المؤشرات القطاعية المختارة، للفترة 2007/01 إلى غاية 2016/12 باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، توصل الباحثان في هذه الدراسة إلى أن الآثار المجمعة لمتغيرات الاقتصاد الكلي في كل من المؤشرات القطاعية كانت مهمة لكن العوامل الكلية المختارة كان لها صلاحيات تفسيرية أقل، ووجود علاقة قوية بين جميع القطاعات المختارة على حساب الروابط الوثيقة بين مختلف القطاعات والتي تعد بمثابة أداة مهمة للمستثمر لتنوع محفظته.

3. الدراسات السابقة حول العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي

من خلال استعراض العديد من الدراسات السابقة وجدنا ندرة ونقص في الدراسات التي تناولت العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، بحيث درست بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالاستقرار بشكل عام مثل ما حاول الباحثان (Shahzad & Kaid Al-Swidi, 2013) دراسة دور الوسيط للاستقرار السياسي على

العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان، تم استخدام البيانات السنوية الأصلية للفترة 1991 - 2011 وذلك بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة والانحدار الهرمي، وتوصلت الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات وميزان المدفوعات كل هاته المتغيرات لها آثار إيجابية كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان، من ناحية أخرى كان معدل التضخم ليس له أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي، وبناء على ذلك يقترح بشدة أن الاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية والذي يعمل على توسيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مسار الاتجاه المستقبلي.

ثانيا: تحليل و اقع المتغيرات محل الدراسة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 - 2020

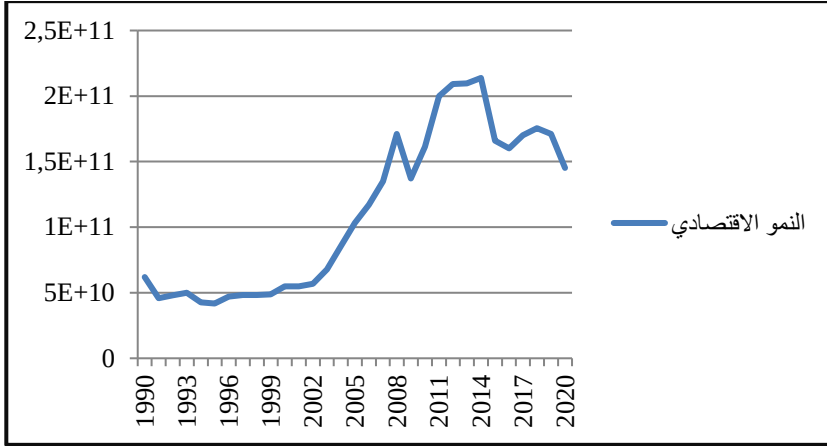
سيتم في هذا الجزء تحليل واقع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة ومعرفة أهم المحطات التي مرت بها ديناميكية العلاقة بين المتغيرات والاستقرار الاقتصادي، من خلال تفسير المساهمات النظرية الاقتصادية، وبالتالي التركيز على الأثر الذي تحدثه بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي داخليا من خلال تحليل واقع النمو الاقتصادي وخارجيا من خلال تتبع مسار ميزان المدفوعات الجزائري.

يشكل تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى اقتصاد بلد ما من أهم الأهداف المسطرة ضمن أولويات التي يسعى إليها واضعوا السياسات الاقتصادية، حيث يعرف بأنه: الحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي، أي التمهيد من أجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لا تتجه أي من المتغيرات الاقتصادية إلى التغير بصورة سلبية خلال مدة معينة ويصل إلى حالة التوازن عند تحقق هذا الشرط (الجبوري، 2014، صفحة 192)، حيث يصبح الاقتصاد مستقرا حين تتوازن المؤشرات الأربعة لمربع كالدور السحري من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي يرافقه زيادة في مناصب الشغل وتحقيق الاكتفاء الذاتي والمعبر عن انخفاض معدلات البطالة، مما ينتج ارتفاع في مستويات الأسعار والتي من أسبابها زيادة في الأجور والإفراط في الإصدار النقدي وغيرها، كل هذا وأكثر فإن الزيادة في الناتج المحلي توجه للتصدير وتسديد بعض من الديون وبالتالي تحقيق التوازن على مستوى ميزان المدفوعات.

في هذه الدراسة سيتم التركيز على مؤشري النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات للتعبير عن الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي على الترتيب، ويوضح الشكل الموالي تغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020.

الشكل 1: تطورات مؤشر الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel 7 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع:

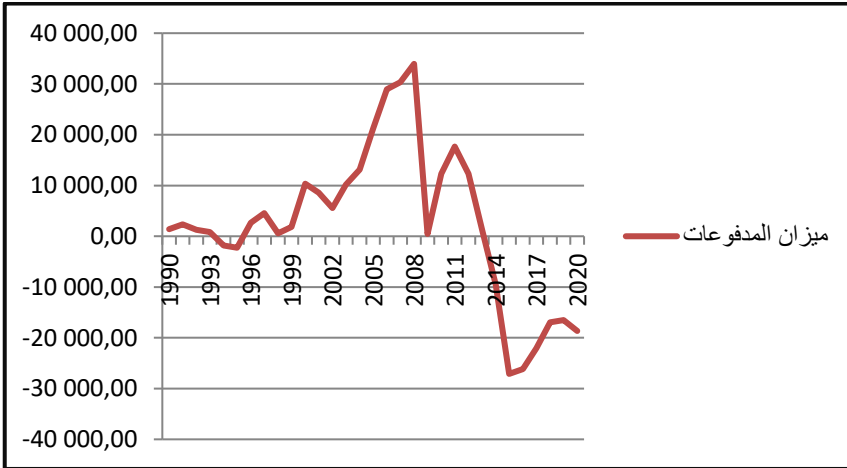
www.elbankdawli.org (تاريخ النسخ: 2022/06/14، 22:15)

إن النمو الاقتصادي يعبر عن تلك القوة الهائلة التي تسمح بتحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل مجتمعاتهم فالدول تتقدم من خلال تحقيقها لمعدلات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي الخام بالنسبة لكل فرد، وبالقدرة على الحفاظ على هذه المستويات لفترة طويلة (Cohen, J, & chapleau, 2005, p. 201)، حيث من خلال التتبع التاريخي لمسار التحولات الاقتصادية في الجزائر يلاحظ أن النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 1990 – 2020، حيث شهد تقلبات بين الانخفاض والارتفاع خصوصا الفترات الأولى من 1990 إلى غاية 1999 أين شهد انخفاض حاد سنة 1992، وارتفاع خلال العام الموالي مباشرة نتيجة إلى ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط الدولية، بالإضافة إلى عوامل أخرى واستمرار النمو في التقلب بين الانخفاض والارتفاع بنسب متقاربة خلال السنوات المقبلة، وقد حققت الجزائر بعدها ارتفاع ملحوظ في النمو الاقتصادي في السنوات 2010 إلى 2014، أين بلغ القيمة 17228.6 مليار دج، ثم تراجع بنسبة قليلة نوعا ما في سنة 2015، نتيجة الاعتماد الكبير على الموارد النفطية، أين تعرض الاقتصاد الجزائري للانهيال الكبير جراء انهيار أسعار النفط (بنك الجزائر، 2015، صفحة 7)، ومع بداية سنة 2016 بدأ الاقتصاد الوطني في التحسن وواصل نموه إلى غاية سنة 2019، حيث بلغ رقم قياسي قدر بـ 21790.4 مليار دج، نتيجة لارتفاع أسعار النفط إضافة إلى السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والتي اتخذت من التنوع في القطاعات الاقتصادية هدفا رئيسيا، ونجد في سنة 2020 بداية انخفاض في نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب تقريبا ضعيفة نتيجة إلى الغلق الكلي والانهيارات في القطاعات الاقتصادية والتي خلفتها الأزمة الوبائية كوفيد – 19.

بخصوص الاستقرار الخارجي فتم التركيز على ميزان المدفوعات المعبر عنه برصيد الميزان الجاري، والشكل الموالي يوضح تغيرات رصيد الميزان الجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020.

الشكل 2: تطورات مؤشر الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Excel 7 بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي على الموقع:

www.amf.org (تاريخ التصفح: 2022/06/14، 22:30)

إن ميزان المدفوعات عبارة بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة (صندوق النقد الدولي، واشنطن 1996)، ومن ملاحظة الشكل أعلاه الذي يتضمن منحني بياني لتغيرات رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة، فنجد أن في فترة السبعينات انخفاض حاد في أرصدة ميزان المدفوعات وبالتالي حدوث عجز إلى غاية سنة 1996 أين تحدث صدمة نفطية مؤدية إلى اختلال التوازن في الحساب الجاري على مستوى الاقتصاد الوطني، ثم مع تعافي الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط وسياسات الإصلاح المتبعة خلال فترة التسعينات، ثم توالى بعدها الانخفاضات إلى غاية سنة 2010 أين حقق الاقتصاد الوطني فائضا بمقدار 15.58 مليار دولار، ثم انخفض مع بداية سنة 2012 وواصل انخفاضه مرده تهاوي أسعار البترول إلى غاية 2017، ومع التحسن في السوق النفطية نتج على مستوى ميزان المدفوعات فائض بمقدار 15.82 مليار دولار (دغموم، 2021، الصفحات 15 - 35)، وبالتالي فإن رصيد ميزان المدفوعات مرهون بتقلبات أسعار النفط، وعاود الارتفاع بشكل طفيف خلال سنة 2018 نتيجة سياسة التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر والتي نتجت عنها تحسن الوضعية التجارية، ومع بداية ظهور الجائحة كوفيد 19، انخفض رصيد ميزان المدفوعات نتيجة الغلق الكلي للحدود وتجميد حركة الصادرات خلال سنتي 2019 و2020.

ثالثاً: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020

تختلف الطرق القياسية المطبقة في البحث عن أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي، فبعض الدراسات الاقتصادية السابقة اعتمدت نماذج الانحدار الذاتي، وبعضها الآخر نماذج التكامل المتزامن، في حين نجد دراسات أخرى بحثت عن العلاقة بين المتغيرات من خلال دراسة السببية بأنواعها وغيرها.

تم اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حسب توفر بياناتها والجدول الموالي يوضح المتغيرات المعتمدة في الدراسة، ترميزها ومصدرها.

الجدول 01: ترميز المتغيرات ومصدرها

المتغير	التسمية	الترميز	المصدر
النمو الاقتصادي	Economic growth	GDP	البنك الدولي
ميزان المدفوعات	Balance of Payments	BP	صندوق النقد العربي
معدل التضخم	inflation rate	INF	البنك الدولي
الإنفاق الحكومي	Government spending	GS	البنك الدولي
الادخار	saving	SD	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين

في هذه الدراسة هناك نموذجين حسب عدد المتغيرات التابعة في النموذج والمعتمدة من قبل المتغيرات المفسرة، حيث يتم صياغة معادلات النموذج كما يلي:

$$gdp = \alpha_0 + \alpha_1 inf + \alpha_2 gs + \alpha_3 sd + \alpha_4 bp + \varepsilon_t$$

$$bp = \beta_0 + \beta_1 inf + \beta_2 gs + \beta_3 sd + \beta_4 gdp + \varepsilon_t$$

حيث أن:

– α و β : معاملات النموذج؛

– ε_t و ε_t : الأخطاء العشوائية.

I. عرض مناقشة نتائج الدراسة

1. الوصفي للمتغيرات ومصفوفة الارتباطات

من خلال برنامج Rstudio نجد:

الجدول 2: التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة

variables	obs	mean	Std.Dev	Min	Max
Gdp	31	1.112e+11	6.18e+10	4.176e+10	2.138e+11
Inf	31	8.6024	9.327734	0.3392	31.6697
Gs	31	2.322e+10	7.92e+09	1.197e+10	3.621e+10
Sd	31	7.867e+10	9.61e+10	1.237e+09	5.521e+11
Bp	31	2609	15498.32	-27108	33954

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Rstudio

يلاحظ من الجدول أعلاه الذي يمثل الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، أن الدراسة تشمل 31 مفردة وخمسة متغيرات، نجد أن أعلى قيمة في المتوسط الحسابي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) الذي يعد كمؤشر معبر عن النمو الاقتصادي، تليها الادخار ثم الإنفاق الحكومي ثم بقية المتغيرات الأخرى، ما يفسر أن متغير الناتج المحلي هو المتغير الأكثر تمركزاً وتأثراً من بين المتغيرات الأخرى، في حين نجد أن متغير ميزان المدفوعات هو المتغير الأكثر تشتتاً من بين المتغيرات الأخرى محل الدراسة وذلك لأنه يحتوي على أقل قيمة لانحراف المعياري فيما يمثل متغير الادخار الأكثر تركيزاً.

الجدول 3: مصفوفة معاملات الارتباط

	inf	gdp	gs	sd	bp
inf	1.0000	-0.4911	-0.5419	-0.2635	-0.0985
gdp	-0.4911	1.0000	0.9027	-0.0025	-0.1494
gs	-0.5419	0.9027	1.0000	0.0034	-0.4441
sd	-0.2635	-0.0025	0.0034	1.0000	0.0388
bp	-0.0985	-0.1494	-0.4441	0.0388	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Rstudio

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي وبين الإنفاق الحكومي وسعر الصرف، وعلاقة ارتباط سالبة مع بقية المتغيرات. المتغير الإنفاق الحكومي يرتبط بعلاقة سالبة مع بقية المتغيرات فيما عدا علاقته مع النمو الاقتصادي، ويفسر ذلك أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنفاق يساهم في نقص مناصب العمل وبالتالي انخفاض مستويات الأسعار، كما يرتبط معدل التضخم بعلاقة ضعيفة سالبة مع بقية المتغيرات.

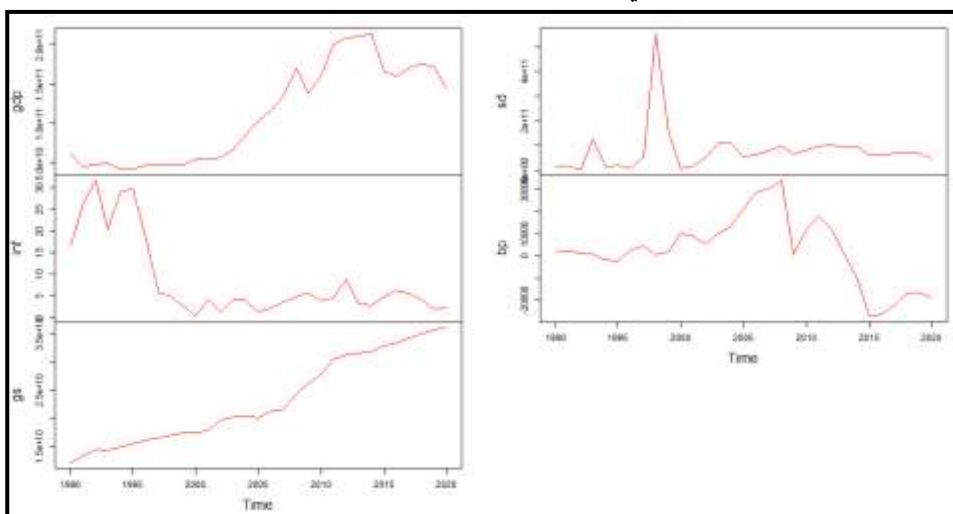
فيما يخص الادخار فهو يرتبط سلبا مع كل من النمو الاقتصادي والتضخم، ويرتبط إيجابا مع الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات، بينما متغير الرصيد الحسابي الجاري فهو يرتبط بعلاقة سلبية ضعيفة مع كل من النمو الاقتصادي، معدل التضخم والإنفاق الحكومي، في حين يرتبط بعلاقة موجبة مع الادخار.

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تعد الاستقرارية شرط أولي وأساسي لتقدير النماذج القياسية المناسبة للدراسة، ويتم ذلك من خلال المنحنى البياني للسلاسل الزمنية، اختبارات جذر الوحدة ومعاملات الارتباط الذاتي.

2.1. التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل 3: التمثيل البياني للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة 1990 – 2020



المصدر: مخرجات برنامج Rstudio

يلاحظ من الشكل أعلاه أن المتغيرات الخاصة بالنمو الاقتصادي، معدل التضخم، والادخار متزايدة ومتذبذبة على طول الفترة الزمنية مما يدل على وجود مركبة الاتجاه العام، بينما بقية المتغيرات موازية لمحور الفواصل وبالتالي لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ومنه فهي مستقرة كصورة مبدئية.

2.2. اختبار جذر الوحدة

وسنكتفي في هذا الجزء باختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF، والجدول الموالي يوضح تلخيص لأهم نتائج الاستقرارية.

الجدول 4: نتائج اختبار ADF

المتغير	النموذج	عند المستوى	عند الفرق الأول
BP	الثابت	(0.6480) 1.229	5.239 (0.0002)
	الثابت والاتجاه العام	(0.7892) 1.548	5.267 (0.0010)

	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	1.314 (0.1702)	5.299 (0.0000)
GDP	الثابت	0.871 (0.7833)	4.647 (0.0009)
	الثابت والاتجاه العام	1.409 (0.8372)	4.561 (0.0056)
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	0.313 (0.7697)	4.573 (0.0000)
INF	الثابت	1.514 (0.5129)	5.610 (0.0001)
	الثابت والاتجاه العام	1.911 (0.6239)	5.582 (0.0005)
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	1.487 (0.1278)	5.566 (0.0000)
GS	الثابت	0.466 (0.9825)	3.800 (0.0075)
	الثابت والاتجاه العام	1.975 (0.5896)	3.828 (0.0293)
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	5.753 (1.000)	2.381 (0.0191)
SD	الثابت	4.623 (0.0009)	-
	الثابت والاتجاه العام	7.309 (0.0000)	-
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	3.120 (0.0029)	-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Rstudio

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى، وبالتالي تم إدخال الفروقات من درجة الأولى، أين استقرت في الفرق الأول، ما عدا المتغير الادخار SD استقر في المستوى وبالتالي عدم وجود مركبة الاتجاه العام في هذا المتغير.

وبالتالي فإنه يمكن القول أن المتغيرات (BP، GDP، INF، GS) ومتكاملة من نفس الدرجة أو التفاضل الأول بينما المتغير SD متكامل في المستوى، ومنه هناك إمكانية لاستخدام منهجية ARDL. بناء على نتائج الاستقرار أعلاه وفي محاولة للإجابة على الإشكالية محل الدراسة، واستقرار السلاسل الزمنية في الفرق الأول وفي المستوى معاً، يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود The Bounds test، حيث يعد نموذج ARDL أكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة بـ 31 مشاهدة وذلك انطلاقاً من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

تحتوي الدراسة التي تبحث في أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي على نموذجين، نموذج يدرس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية المختارة (معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، الادخار ورصيد الحساب الجاري) على النمو الاقتصادي كمؤشر معبر على الاستقرار الداخلي، ونموذج يدرس بعض المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي والادخار) على ميزان المدفوعات كمؤشر يعبر على الاستقرار الخارجي في الاقتصاد الجزائري.

يتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبينة عبر الزمن من خلال صياغة النموذجين، كما يلي:

$$\begin{aligned}\Delta LGDP_t = & \alpha_0 + \alpha_1 LGDP_{t-1} + \alpha_2 INF_{t-1} + \alpha_3 GS_{t-1} + \alpha_4 SD_{t-1} + \alpha_5 BP_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^m \theta_i \Delta LGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LINF_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LGS_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LSD_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LBP_{t-1} + \theta_t\end{aligned}$$

$$\begin{aligned}\Delta LBP_t = & \beta_0 + \beta_1 LBP_{t-1} + \beta_2 INF_{t-1} + \beta_3 GS_{t-1} + \beta_4 SD_{t-1} + \beta_5 GDP_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^m \theta_i \Delta LBP_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LINF_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LGS_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LSD_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LGDP_{t-1} + \theta_t\end{aligned}$$

حيث أن:

$$\alpha_0 + \alpha_1 LGDP_{t-1} + \alpha_2 INF_{t-1} + \alpha_3 GS_{t-1} + \alpha_4 SD_{t-1} + \alpha_5 BP_{t-1}$$

$$\text{علاقات قصيرة: } \sum_{i=1}^m \theta_i \Delta LGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LINF_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LGS_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LSD_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LBP_{t-1}$$

الأجل.

قبل تقدير نموذج ARDL، وتحليل نتائجه يتعين القيام ببعض الاختبارات الضرورية لغرض التأكد من تحقق شروط لازمة التي تثبت صحة النموذج.

3. اختبار الحدود (Bounds test)

يهدف هذا الاختبار إلى كشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول 5: اختبار التكامل المشترك لنموذج ARDL

النموذج الأول		الاختبار	
النموذج الثاني		قيمة F	
21.99387	3.02908		
الحد الأدنى I(0)		عند 10% عند 5% عند 1%	المستويات
الحد الأعلى I(1)			
3.56	2.252		
4.223	3.058		
5.84	4.28		
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى أكبر من 1%	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى 10%	النتيجة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Rstudio

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن:

- بالنسبة للنموذج الأول، فيه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل عند المستوى 10%، ولكن تنعدم عند المستويات الأخرى وبالتالي هنا المتغيرات ليس لديها سلوك متشابه للتأثير على المتغير التابع

(النمو الاقتصادي) على المدى الطويل وبالتالي يتم تقدير العلاقة (نموذج انحدار خطي) بالمتغيرات المستقرة أي سلاسل الفروقات.

- بالنسبة للنموذج الثاني فإن قيمة فيشر أكبر تتجاوز القيمة الحرجة عند 1% عند الحدين الأدنى والأعلى، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أي المتغيرات لديها سلوك متشابه ومنه يتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطن عبر الزمن ARDL.

4. اختبار جودة النماذج المقدر

يوضح الجدول الآتي، مختلف الاختبارات التشخيصية التي تكشف المشاكل القياسية وجودة النموذج.

الجدول 6: الاختبارات التشخيصية للنموذجين

Diagnostic Tests	النموذج الأول		النموذج الثاني	
	القيمة المحسوبة	prob	القيمة المحسوبة	prob
Breusch-Godfrey (LM)	3.5725	0.1993	1.1745	0.3917
Breusch-Pagan (BP)	21.9820	0.4006	14.639	0.8406
Shapiro-Wilk normality (W)	0.9414	0.1597	0.1947	0.0389
Ramsey's RESET	-	-	0.4267	0.6710

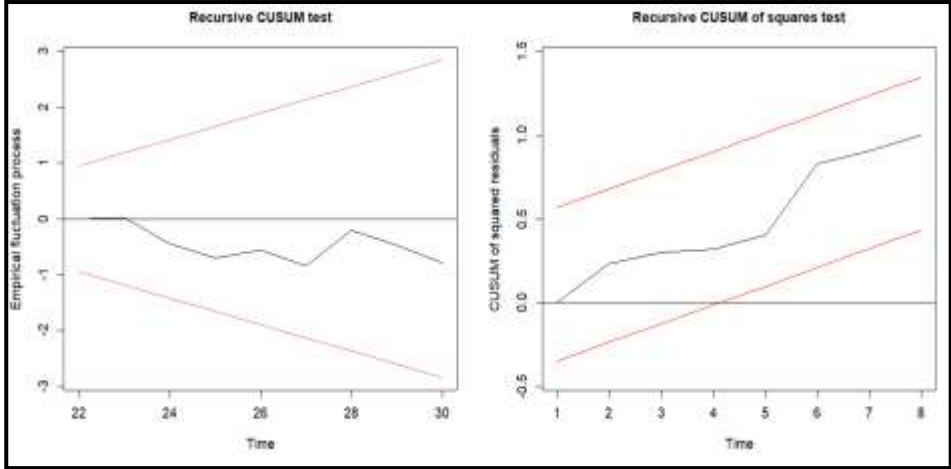
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Rstudio

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كل الاختبارات قيم الإحصائية الاحتمالية (**prob**) في النموذجين أكبر من مستوى معنوية 0.05، أي النموذجين لا يوجد على مستواهم مشاكل قياسية من ارتباط ذاتي، عدم ثبات التباين، صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج الثاني المقدر، الخ، فيما عدا النموذج الثاني لا يتبع توزيع طبيعي وذلك لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.

5. اختبار استقرار النموذج

يستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي في النموذج الثاني، وذلك للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، بالإضافة إلى معرفة مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، والتأكد من درجات التأخير والحرية.

الشكل 4: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: مخرجات برنامج Rstudio

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هو عبارة عن خط مستقيم وسطي جاء داخل حدود المنطقة الحرة في النموذج الثاني، مما يدل على استقرار النموذج عند معنوية عند حدود مستوى معنوية 0.05، وبالتالي هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

6. تقدير النموذج

6.1. تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى

يوضح الجدول أدناه نتائج الانحدار الخطي للنموذج الأول.

الجدول 7: نموذج الانحدار الخطي للاستقرار الداخلي

Dependent Variable: DGDP				
Method: Least Squares				
Date: 06/08/22 Time: 19:30				
Sample (adjusted): 1991 2020				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF	-3.00E+08	4.71E+08	-0.635626	0.5306
DGS	5.225888	2.393100	2.183731	0.0382
SD	0.013284	0.020661	0.642952	0.5259
DBP	1478746.	264996.1	5.580258	0.0000
R-squared	0.575477	Mean dependent var	2.77E+09	
Adjusted R-squared	0.526494	S.D. dependent var	1.78E+10	
S.E. of regression	1.23E+10	Akaike info criterion	49.41991	
Sum squared resid	3.91E+21	Schwarz criterion	49.60674	
Log likelihood	-737.2987	Hannan-Quinn criter.	49.47968	
Durbin-Watson stat	1.112280			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يتضح من الجدول أعلاه أن

- معنوية التأثير الإيجابي والسلي لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة على الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن الاستقرار الداخلي.
- معلمة المتغير معدل التضخم له علاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي وذلك راجع إلى تأثير التقلبات في المستويات العامة للأسعار على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، بينما معلمة الإنفاق الحكومي لها علاقة إيجابية معنوية مع النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى معلمة الادخار التي تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي بمقدار 0.013، وأخيراً نجد أن معلمة الحساب الجاري موجبة ومعنوية.
- قيمة معامل التحديد المصحح بلغت 0.5264 ويدل ذلك أن النموذج يفسر % 52.64 من التباين الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي وبقية النسبة تعود لعوامل خارج النموذج.

1.1. نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، ونجد أنه يتكون من جزأين، العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول 8: نتائج تقدير نموذج ARDL للنموذج الثاني

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t	prob
التقدير في الأجل القصير			
Dgdp	5.2100	1.349	0.0002
Dinf	2.1324	1.502	0.1766
Dgs	-7.9532	-1.198	0.2690

0.0152	-3.195	-6.7489	Sd
0.0026	-6.325	-0.8470	Coit Ep(-1)
التقدير في الأجل الطويل			
0.0011	6.630	-8.07538	Gdp
0.8023	-0.255	2.40282	Inf
0.7344	-0.346	8.12573	Gs
0.1074	-1.720	-6.74897	Sd
0.0453	0.815	1.2362	c

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Rstudio

يلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن:

- من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل، نجد أن معامل تصحيح الخطأ ذو معنوية عالية أقل من 0.05 (0.002) وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، حيث أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وبالتالي فإن 0.85 من التغيرات التي تحدث في الاستقرار الخارجي في الأجل القصير تتجه لتلقائيا نحو التوازن في الأجل الطويل (أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها بوحدة من الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل)، كما نجد أن الإنتاجية الكلية تؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات في الأجل القصير ويفسر ذلك أن زيادة الناتج المحلي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة 5.21 في ميزان المدفوعات.

أما معلمة معدل التضخم فهي إيجابية وغير معنوية وبالتالي وجود علاقة طردية بين التضخم وميزان المدفوعات وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بينما يرتبط الادخار والإنفاق سلبا مع رصيد الحساب الجاري.

- من خلال تقدير العلاقة طويلة الأجل، فإن معادلة المقدرة تأتي كما يلي:

$$bp = 1.2362 + 2.4028inf + 8.1257gs - 6.7480sd - 8.0754gdp$$

يلاحظ من المعادلة أعلاه أن إيجابية العلاقة التي تربط المتغير bp بنفسه، كما جاءت معلمة معدل التضخم موجبة وغير معنوية وهو ما يفسر أن زيادة المستويات العامة في الأسعار تؤدي إلى زيادة في الرصيد الجاري لميزان المدفوعات، كما نجد أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل طردي على ميزان المدفوعات، كما أن معلمة الادخار سلبية وغير معنوية بينما معلمة الناتج المحلي سلبية ومعنوية، وهذه النتائج تعارض النظرية الاقتصادية.

7. الخلاصة:

الاستقرار الاقتصادي يعد توجها ضروريا تسعى كل الدول على اختلافها لتحقيقه أو ما يعد بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى للوصول للتوازن في الاقتصاد داخليا وخارجيا، وذلك من خلال تحقيق

معدلات نمو معتبرة، انخفاض المستويات العامة للأسعار الذي يرافقه انخفاض معدلات البطالة وفي المقابل تحقيق التوازن على مستوى ميزان المدفوعات، وهذا ما يسعى بتحقيق أهداف مربع كالدور السحري. تم في هذه الدراسة استعراض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي، كما تم القيام بتحليل متغيرات الدراسة بالتركيز على النمو الاقتصادي كمؤشر معبر عن الاستقرار الداخلي وميزان المدفوعات الذي يعبر عن الاستقرار الخارجي، وقد تم اختيار المتغيرات المستقلة والتي لها دور كبير في الربط بين الاستقرار الداخلي والخارجي، كما يعد وفرة البيانات عامل رئيسي في اختيارها والتي تمثلت في الإنفاق الحكومي، الادخار ومعدل التضخم خلال الفترة محل الدراسة للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى قياس الأثر الذي تحدثه المتغيرات المختارة على الاستقرار الاقتصادي. انطلاقاً مما سبق يمكن استنتاج جملة من النتائج، نذكر منها:

- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، مر بالعديد من التقلبات التي ارتبطت بشكل كبير بالتقلبات النفطية خلال الفترة محل الدراسة، وكان من بين المتضررين بجائحة كوفيد 19 مؤخرًا؛
 - عرفت المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة تقلبات طوال فترة الدراسة، كما عرف ميزان مدفوعات تراجعاً طول الفترة محل الدراسة مع تحسنه بشكل طفيف خلال فترة التسعينات نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة آنذاك؛
 - وجود علاقة ارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي وانعدامها مع بقية المتغيرات الأخرى وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية؛
 - من الجانب القياسي فإن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى وعند المستوى معاً، ومنه هناك إمكانية لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، كما وجد علاقة خطية بين المتغيرات محل الدراسة، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك **Bounds test** وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الخارجي مع انعدام هذه العلاقة مع الاستقرار الداخلي.
 - وفقاً لمعامل تصحيح الخطأ والمساوية ل 0.84-، فإن الفترة اللازمة لإعادة التوازن من المدى الطويل إلى المدى القصير هي سنة و 18 شهر (1.18) وهي فترة قصيرة ومنه هناك سرعة العودة إلى الوضع التوازني كبيرة مقارنة مع أهمية بتغيرات الميزان المدفوعات والناتج المحلي وتقلباته على النشاط الاقتصادي وتأثيره على القطاعات الأخرى وبالتالي يتجه إلى الاستقرار، وبالتالي فإنه عند حدوث أي خلل فالنموذج فإن العودة إلى وضع التوازن تكون في حدود سنة.
 - هناك تأثير متمائل لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020 ومنه الفرضية محققة.
- ومن خلال النتائج السابقة، يمكن طرح عدة توصيات، منها:

- تنوع مصادر الدخل والإنتاجية بهدف زيادة الناتج المحلي وبالتالي المساهمة في تحسين الاقتصاد؛
- التقليل من الإفراط النقدي؛

انتهج سياسات ذات فائدة للاقتصاد والتي تشجع التنوع واستغلال المصادر غير النفطية.

الإحالات والمراجع:

• المؤلفات:

- cohen, A., J, k., & chapleau, H. Introduction Ala Macro Ecobomie, (ERPI 3eme edition ,2015), p: 201.

• المقالات:

- Abess, O. **L'impact de la spécialisation sur la stabilité économique: le cas des pays émergents countries. france**, Electronic Thesis or Dissertation, Text, Paris Est, tunis el manar, 12 april 2017.
- Mrunali, J., & Guntur, A. R. **Impact of macroeconomic variables on the selected Indian sectoral indices: An empirical analysis. International Journal of Academic Research and Development , 03 (02), 2018, pp: 450 -540.**
- Shahzad, A., & Kaid Al-Swidi, A. **Effect of Macroeconomic Variables on the FDI inflows: The Moderating Role of Political Stability: An Evidence from Pakistan. Published by Canadian Center of Science and Education , 09(09) 2013.**
- الجبوري بتول مطر، دور الاتفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة - 20122003 ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 01، 2014، ص: 192.
- الوردي مشير، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي (الجزائر والمغرب) للفترة 2012 – 1970، مجلة الدراسات الاقتصادية والعلمية، الجزء الأول، العدد 01، 2017.
- بوهريرة عباس، عبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر (2016 -1990)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، 2018، ص: 444 – 464.
- حميد علي صالح نايف، عبد القادر، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة (2018 – 2009)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 15، العدد 50، 2020.
- دغومو قبيلي، دراسة تقييمية لتأثير تقلبات أسعار النفط على استقرار مؤشرات الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2019 – 2010، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 01، 2021، ص: 15 – 35.
- غالي شيرين بشرى، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 10 مارس 2020، ص: 209 – 250.
- التقارير
- بنك الجزائر، تطورات المالية والاقتصادية، 2015.
- صندوق النقد الدولي، مرجع ميزان المدفوعات، واشنطن، 1996.

الملاحق:

- الملحق 1: الإحصائيات الوصفية

```
> summary(Classeur15)
      date      inf      gdp      gs
Min.   :1990   Min.   : 0.3392   Min.   :4.176e+10   Min.   :1.197e+10
1st Qu.:1998   1st Qu.: 3.0856   1st Qu.:4.929e+10   1st Qu.:1.663e+10
Median :2005   Median : 4.5242   Median :1.032e+11   Median :2.037e+10
Mean   :2005   Mean   : 8.6024   Mean   :1.112e+11   Mean   :2.322e+10
3rd Qu.:2012   3rd Qu.: 7.6446   3rd Qu.:1.680e+11   3rd Qu.:3.146e+10
Max.   :2020   Max.   :31.6697   Max.   :2.138e+11   Max.   :3.621e+10

      sd      bp
Min.   :1.237e+09   Min.   : -27108
1st Qu.:3.143e+10   1st Qu.: -2035
Median :6.477e+10   Median : 1860
Mean   :7.867e+10   Mean   : 2609
3rd Qu.:9.631e+10   3rd Qu.: 11334
Max.   :5.521e+11   Max.   : 33954
```

المصدر: مخرجات برنامج Rstudio

- الملحق 2: تحديد درجات التأخير للمتغيرات

```
> VARselect(gdp)
$selection
AIC(n)  HQ(n)  SC(n)  FPE(n)

$criteria
      1      2      3      4      5
AIC(n) 4.781941e+01 4.760709e+01 4.769981e+01 4.776091e+01 4.783393e+01
HQ(n)  4.784100e+01 4.763947e+01 4.773399e+01 4.781491e+01 4.790207e+01
SC(n)  4.781869e+01 4.774531e+01 4.780677e+01 4.800963e+01 4.815413e+01
FPE(n) 4.341764e+20 4.446247e+20 5.000596e+20 5.576462e+20 6.155006e+20

AIC(n) 4.792930e+01 4.767273e+01 4.769863e+01 4.784919e+01 4.794284e+01
HQ(n)  4.800489e+01 4.778909e+01 4.778310e+01 4.793714e+01 4.798138e+01
SC(n)  4.827747e+01 4.807061e+01 4.813409e+01 4.834638e+01 4.848997e+01
FPE(n) 8.713209e+20 8.267037e+20 8.440083e+20 8.860788e+20 9.310588e+20

> VARselect(bp)
$selection
AIC(n)  HQ(n)  SC(n)  FPE(n)

$criteria
      1      2      3      4      5      6      7      8
AIC(n) 1.414402 1.499378 1.587130 1.572957 1.608915 1.671359 1.748950 1.813878
HQ(n)  1.436031 1.526170 1.630308 1.625830 1.732783 1.747116 1.783486 1.911030
SC(n)  1.513940 1.643904 1.788988 1.821893 1.988850 2.019737 2.146118 2.313380
FPE(n) 4.116688 4.482700 4.912779 4.886010 5.388069 5.488106 5.988144 6.507980

AIC(n) 1.696560 1.467571
HQ(n)  2.004506 1.586312
SC(n)  2.898931 2.014729
FPE(n) 9.284708 4.877004
```

```
> VARselect(sd)
$selection
AIC(n)  HQ(n)  SC(n)  FPE(n)

$criteria
      1      2      3      4      5
AIC(n) 4.825732e+01 4.731489e+01 4.736049e+01 4.744985e+01 4.732334e+01
HQ(n)  4.827891e+01 4.734727e+01 4.740367e+01 4.750282e+01 4.739011e+01
SC(n)  4.825680e+01 4.746411e+01 4.755945e+01 4.769855e+01 4.762377e+01
FPE(n) 9.081111e+20 3.543648e+20 3.719162e+20 4.085584e+20 3.632762e+20

AIC(n) 4.742015e+01 4.730365e+01 4.730563e+01 4.740085e+01 4.746632e+01
HQ(n)  4.749571e+01 4.739001e+01 4.740278e+01 4.750879e+01 4.758506e+01
SC(n)  4.776832e+01 4.770156e+01 4.775328e+01 4.789824e+01 4.801345e+01
FPE(n) 4.034683e+20 3.641477e+20 3.717595e+20 4.190648e+20 4.618876e+20

> VARselect(bp)
$selection
AIC(n)  HQ(n)  SC(n)  FPE(n)

$criteria
      1      2      3      4      5
AIC(n) 1.858722e+01 1.867723e+01 1.877206e+01 1.886722e+01 1.896138e+01
HQ(n)  1.860851e+01 1.870961e+01 1.881324e+01 1.892120e+01 1.902815e+01
SC(n)  1.868670e+01 1.882645e+01 1.897102e+01 1.911592e+01 1.925982e+01
FPE(n) 1.181892e+08 1.295007e+08 1.427740e+08 1.577531e+08 1.745529e+08

AIC(n) 1.902217e+01 1.891257e+01 1.880657e+01 1.863633e+01 1.871385e+01
HQ(n)  1.909773e+01 1.899893e+01 1.890372e+01 1.874427e+01 1.883259e+01
SC(n)  1.937034e+01 1.931048e+01 1.925422e+01 1.913372e+01 1.926098e+01
FPE(n) 1.873797e+08 1.702898e+08 1.560544e+08 1.348993e+08 1.504861e+08
```

المصدر: مخرجات برنامج Rstudio